مقصد رفع الحرج في باب الخلع والطلاق دراسة تطبيقية مقاصدية

د. مازن بن عبداللطيف البخاري

أستاذ مشارك في الفقه وأصوله - الشريعة والدراسات الإسلامية

الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الملك عبدالعزيز

مستخلص. اقتصر هذا البحث على دراسة مقصد رفع الحرج في باب الخلع والطلاق دراسةً تطبيقيةً، وجاء في مقدمة وثلاثة مباحثٍ وخاتمةٍ، واشتمل المبحث الأول على التعريف بالخلع وأدلة مشروعيته، والتعريف بالطلاق وأدلة مشروعيته، فعليهما مدار الدراسة التطبيقية، وفي المبحث الثاني تناول البحث دراسة ضوابط رفع الحرج، وتحقق ذلك من خلال التعريف برفع الحرج، وبيان أقسام الحرج، وأدلة مشروعية رفع الحرج، والتعريف بالمقاصد الحاجية، والفرق بينها وبين المقاصد الضرورية، والعلاقة بين رفع الحرج والمقاصد الحاجية، ثم ألحق بعد ذلك المبحث الثالث ويدور على الدراسة التطبيقية لرفع الحرج في باب الخلع والطلاق، وكانت الدراسة من خلال سبعة مطالبٍ، وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج: الاستقرائي التحليلي، وجاءت الخاتمة متضمنةً أهم النتائج والتوصيات التي كشفت عنها الدراسة، أن الشريعة الإسلامية شريعةٌ سمحةٌ، يجلو في تكاليفها رفع الحرج والمشقة عن المكلفين، وأن الواصفين للشريعة الإسلامية بالتشدد قد جانبوا الصواب، إما بسبب فهمٍ خاطئٍ، أو بسبب ترديد كلامٍ لا أصل له، أو بسبب انتكاسة الفطرة عندهم، وأن رفع الحرج داخلٌ في جميع جوانب الشريعة من عباداتٍ حق الله فيها غالب، أو معاملاتٍ حق العباد فيها غالب، والعلاقة بين رفع الحرج والمقاصد الحاجية هي العموم والخصوص المطلق، ويعد رفع الحرج مرجحاً من المرجحات عند الاختلاف وتزاحم الحقوق، وأن تقدير الحرج أمرٌ نسبي، فقد يكون الأمر في زمنٍ حرجاً، وفي زمنٍ آخر ليس بحرجٍ، وما زال العمل على التطبيقات الفقهية لعلم المقاصد يحتاج إلى مزيدٍ من البحث العلمي.

مقدمة

أتقَى، فنظر بعين البصيرة إلى العواقب فاختار ما كان أبقى، أحمدته وما أقضي له بالحمد حقاً، وأشكره ولم يزل للشكر مستحقاً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له مالك الرقاب كلها رقاً، وأشهد أن محمداً عبده

الحمد لله الذي كون الأشياء وأحكمها خلقاً، وفتق السماوات والأرض وكاننا رتقاً، وقسم بحكمته العباد فأسعد وأشقى، وجعل للسعادة أسباباً فسلكها من كان

شرعاً لقوامه الرجل على المرأة، والخلع وسيلةٌ حاجيةٌ خاصة؛ لأن في بعض الحالات لا يحتاج الرجل للطلاق، وتحتاج إليه المرأة^(١)، فجاء البحث بعنوان "رفع الحرج في باب الخلع والطلاق دراسةً تطبيقيةً".

مشكلة البحث:

لقد جابهت في هذا البحث عدة مشكلاتٍ أخصها فيما يلي:

١- قلة المراجع العلمية المتضمنة للدراسات التطبيقية المقاصدية، فعند وقوفي على المقاصد الشرعية للأحكام الفقهية بذلت جهداً كبيراً لإدراك ذلك من خلال التطرق لكتبٍ فقهيةٍ كثيرةٍ، ليس هذا التطرق لكتبٍ في مذهبٍ معينٍ إنما لكتب المذاهب الفقهية الأربعة أو المستقلة عنهم راجياً من ذلك الوقوف على المقاصد الشرعية.

٢- تناول الأصوليون لمبحث رفع الحرج إما بشكل نظري مستقل، أو جعلوا التطرق إليه عرضاً عندما تناولوا بعض القواعد كالضرورات تبيح المحظورات، والمشقة تجلب التيسير، والضرر يزال وغير ذلك من القواعد، وأما الفقهاء فلم يتناولوا مبحث رفع الحرج بالاستقلال وإنما تناولوه تعليلاً على الأحكام الشرعية، فكان الوقوف على الربط بينهما يحتاج إلى المزيد من التأمل والتحري والتدقيق.

ورسوله أكمل البشر خلقاً وخلقاً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الناصرين لدين الله حقاً، وسلم تسليماً. وبعد؛ لقد اتفقت الأمة سلفاً وخلفاً على أن الله قد يسر لنا ما كان عسيراً، ورفع عنا ما كان مرهقاً وثقيلاً، فقال تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} [الحج/٧٨]، جاءت الآية كالجواب عن سؤالٍ يذكر وهو أن التكليف وإن كان تشريعاً واجباً لكنه شاقٌّ شديداً على النفس؟ فأجاب الله تعالى عنه بقوله: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ}، فكانت الشريعة ملائمةً للعقل والقلب والفطرة، فكان ذلك من أبلغ وجوه التيسير ورفع الحرج، ورفع الحرج يرجع إلى وسطية هذه الأمة كما قال تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا} [البقرة/١٤٣]، فخصها سبحانه بأكمل الشرائع وأقوم المناهج وأوضح المذاهب، والنكاح من المقاصد الضرورية لهذه الأمة؛ لأنه موافقٌ للفطرة والغريزة البشرية؛ ولحث النبي صلى الله عليه وسلم على النكاح والتناسل، وقد سعى الشرع إلى الحفاظ على الأسرة، إلا أن بعض الأسر تحتاج إلى انفصال الوالدين، وأن في انفصال الوالدين مصلحةٌ أكبر من مصلحة بقائهما مع بعض، فكان رفع الحرج مقصداً حاجياً لتلك الأسر، ويتحقق من خلال وسيلتي الخلع والطلاق، فالطلاق وسيلةٌ حاجيةٌ عامة؛ لأنه الأصل

منهما فيها سعة، إذ ما يكون مقصداً قد يكون وسيلة في الوقت نفسه، لنجد أنفسنا أمام منظومة متماسكة من حلقات المصالح تسلم كل حلقة إلى التي تليها ليكتمل بناء الشريعة على المصالح كلها. انظر: شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، القرافي، ٥٠٥/٢. قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، العز بن عبد السلام، ١٢٤/١. الموافقات، الشاطبي، ٨٤/١. منهجية المقاصد والوسائل في الاجتهاد الفقهي، معتز الخطيب، مجلة إسلامية المعرفة العدد ٢٠١٣/٧١.

(١) ما يهنا هنا من معاني وإطلاقات الوسيلة هو ما يقابل المقاصد، وقد أوضح معناها القرافي بالقول: "إنها الطرق المفضية إلى المقاصد"، ولكن أئمة المقاصد يتوسعون في إطلاق لفظ الوسائل، ومن ثم قسم العز بن عبد السلام الوسائل إلى قسمين: إحداهما: وسيلة إلى ما هو مقصود في نفسه، والثاني: ما هو وسيلة إلى وسيلة، ولخص الإمام الشاطبي هذا كله فقال: "والأعمال قد يكون بعضها وسيلة إلى البعض، وإن صح أن تكون مقصودة في أنفسها"، ويتضح تداخل معنى المقاصد والوسائل، وإن إطلاقات كل

أهمية البحث:

تتمركز أهمية البحث في عدة أمور:

أولاً: الرد على من يطعن في الشريعة الإسلامية ويصفها بالتشدد والعسر، وأنها ذات تشريعات فيها مشقة على العباد، فمن خلال بحثي يتضح جلياً التيسير الذي وضعه الله عز وجل في هذا الدين.

ثانياً: يضبط البحث حقيقة العمل بمفهوم الحرج حيث لا يعمل برفع الحرج في موطن ليس فيه حرج في باب الخلع والطلاق، ويتناول البحث العلاقة بين رفع الحرج والمقاصد الحاجية هل هي على سبيل الاطراد أم هناك تفصيل، ويظهر التمييز بين النظرة المقاصدية والنظرة الأصولية في رفع الحرج، وهذا التمييز ثمره من ثمار إحياء علم المقاصد في العصر الحديث، وللعلامة محمد الطاهر بن عاشور فضل السبق في هذا المجال.

ثالثاً: أهمية الدراسات التطبيقية المقاصدية التي نحتاج إليها اليوم بشكل كبير في حياتنا العملية، يقول الإمام بدر الدين الزركشي: (على فقيه النفس ذي الملكة الصحيحة تتبع ألفاظ الوحيين الكتاب والسنة واستخراج المعاني منهما، ومن جعل ذلك دأبه وجدها مملوءة، وورد البحر الذي لا ينزف، وكلما ظفر بأية طلب ما هو أعلى منها، واستمد من الوهاب) ^(١)، ويقول الإمام الشاطبي: (إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين؛ أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها،

٣- حاجة الاستقراء في موضوع البحث إلى النظر في كتب التفسير لعل أقف على بغيتي من خلال تفسير آيات الطلاق، وكذلك كتب شروح الحديث من خلال شرح أحاديث الخلع والطلاق، وكذلك كتب أصول الفقه والقواعد الأصولية والقواعد الفقهية وكتب المقاصد الشرعية، فاستغرق ذلك مني جهداً ووقتاً في خدمة الدراسة التطبيقية.

وبعد الاستعانة بالله عز وجل تم تجاوز تلك المشكلات بفضلله وعونه وتوفيقه.

هدف البحث:

تأتي أهداف البحث مجتمعةً فيما يلي:

أولاً: بيان المقاصد الحاجية في باب الخلع والطلاق، وذلك باستقراء الضوابط والحكم والعلل الشرعية، وما ينبني عليها من فروع فقهية.

ثانياً: حصر المقاصد الحاجية المتعلقة بمسائل البحث في مرجع واحد.

ثالثاً: التقيد التطبيقي في دراسة علم المقاصد الشرعية، وذلك من خلال الاقتصار على رفع الحرج كمقصدٍ حاجي، ومن خلال باب الخلع والطلاق.

رابعاً: الرد على شبه المستشرقين والعلمانيين ودعاة تحرير المرأة لإفساد بيوت المسلمين من خلال إظهار المقصد الشرعي الصحيح في باب الخلع والطلاق، فهذا بيانٌ حتى لا تختلط الأوراق لدى عوام الناس.

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، ٢٧٢/٨.

والثاني: الممكن من الاستنباط بناءً على فهمه فيها)^(١).

رابعاً: باب الخلع والطلاق بابٌ دقيقٌ في المعاملات، حيث يقوم على شح النفس والانتصار لها، وقد يصل الأمر إلى الإساءة للآخرين والانتقام للنفس، فنهاهم الله عز وجل عن ذلك من خلال مفهوم قوله تعالى: {وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ} [البقرة/٢٣٧].

خامساً: تعد فكرة هذا البحث قائمةً على التقيد التطبيقي في علم المقاصد؛ حيث أنه اقتصر على قسمٍ واحدٍ من أقسام المقاصد وهي المقاصد الحاجية، وتناول جانباً واحداً من جوانب المقاصد الحاجية وهو رفع الحرج، وطبق ذلك على بابٍ من أبواب الفقه وهو باب الخلع والطلاق، وهو بابٌ تتزاحم فيه حقوق العباد، وهو قائمٌ على المشاحة.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على جميع ما توصل إليه من الدراسات السابقة المنوطة برفع الحرج في باب الخلع والطلاق، وقد وقف الباحث على أربعة أبحاثٍ متقاربةٍ مع البحث من جهة رفع الحرج:

١- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية دراسةً أصوليةً تأصيليةً. المؤلف: الدكتور يعقوب عبد الوهاب الباحسين. وهو كتابٌ مطبوعٌ في دار الرشد، وأصله رسالةٌ علميةٌ، حصل بها صاحبها على الدكتوراه من جامعة الأزهر، وهي تقع في سبع وعشرين وخمسمائة صفحة، تناول الباحث رفع الحرج من الناحية

الأصولية، فجعله أصلاً من الأصول الذي يقوم عليه عددٌ من القواعد، ومن هذا المنطلق يتبين المفارقة بين بحثي وهذه الدراسة:

أ- يقوم بحثي على النظرة المقاصدية لا على النظرة الأصولية التي تناولتها هذه الدراسة.

ب- يقوم بحثي على الدراسة التطبيقية مما يعطي إثراءً للدراسة، ويجعلها أكثر حيوية وأقرب للواقعية التي لا توجد في الدراسة النظرية فقط، حيث أن المثل يقرب المراد ويحصل المقصود بأقصر طريقٍ.

٢- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ضوابطه وتطبيقاته. المؤلف: الدكتور صالح عبد الله حميد. وهي رسالةٌ علميةٌ، حصل بها صاحبها على الدكتوراه في الشريعة الإسلامية من جامعة أم القرى، وهي تقع في أربع وخمسين وأربعمائة صفحة. لم يفرّق الباحث عند تناول رفع الحرج بالدراسة بين كونه وسيلةً أو غايةً، وهذا كله مع الاستطراد في تناول المسألة بشكل نظري أكثر من تسليط الضوء على التطبيق الفقهي، ومن هذا المنطلق يتبين المفارقة بين بحثي وهذه الدراسة كما بينت في الدراسة السابقة ويضاف لذلك التركيز على المطلوب.

٣- مظاهر التيسير ورفع الحرج في الشريعة الإسلامية. المؤلف: فرج علي الفقيه حسين. وهو كتابٌ مطبوعٌ في دار قتيبة، وأصله رسالةٌ علميةٌ، حصل بها صاحبها على الدكتوراه، ويقع الكتاب في ست وتسعين وأربعمائة صفحة. رغم أن الباحث عنون

(٢) الموافقات، الشاطبي، ٤١/٥-٤٢.

على استقراء مسائل الباب المشار إليه، وينظر إلى التعليل، ويظهر حقيقة رفع الحرج ووجوهه في المسائل المبحوثة.

وعلى كل فجزاهم الله كل خير، وأسأل الله لي الإعانة والتوفيق.

منهج البحث:

يقوم البحث على جانين؛ جانب نظري وجانب تطبيقي، وأنهج في البحث منهجين رئيسين، الأول: المنهج الاستقرائي حيث أنني استقرأ مواطن البحث في مظانها من كتب العلوم المختلفة، وربما أتطرق لغيرها من العلوم لكونها وسيلة إلى المقصود، والثاني: المنهج التحليلي ويتضح ذلك المنهج في الوقوف على أقوال أهل العلم التي تظهر رفع الحرج في المسائل المبحوثة، وذلك متضمن وجوه الحرج الذي رفعتة الشريعة من خلال الحكم الشرعي.

وأما منهجي في ترتيب البحث وتنسيقه فمن خلال الالتزام بالمعايير العلمية المعروفة وهي:

١- عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى مواضعها، بطريقة [البقرة/١]، وألتزم بكتابة الآية بالرسم العثماني.

٢- تخريج الأحاديث النبوية الواردة في البحث والآثار، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما أو إلى أحدهما، فإن لم يكن فيهما بحثت في السنن وغيرها من المسانيد وكتب الحديث، ثم نقلت حكم العلماء أو أحدهم على الحديث واكتفي به مرة واحدة في أول موطن يذكر فيه الحديث، كما أنني أذكر اسم الصحابي الراوي للحديث، وجعلت متن

للمسألة بالتيسير ورفع الحرج إلا أنه سار في دراسته على التيسير، ومضمون الرسالة هو إظهار التيسير في أبواب متفرقة من الفقه إلا أنه لم يتناول الجانب المقاصدي ولا الجانب الأصولي، فتعد الرسالة جمعاً فقهياً لما قال عنه الفقهاء أن فيه باباً للتيسير، ومن هذا المنطلق يتبين المفارقة بين بحثي وهذه الدراسة كما بينت في الدراسات السابقة ويضاف لذلك التركيز على المطلوب.

٤- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية الحج أنموذجاً. المؤلف: بوتليتاش نادية. وهي رسالة علمية، حصلت بها صاحبها على الماجستير في العلوم الإسلامية من جامعة أبو بكر بلقايد بالجزائر، وهي تقع في مائة صفحة. وهذه الرسالة تختلف عن بحثي في أمرين؛ الأول: محل الدراسة حيث أن تلك الرسالة اتخذت كتاب الحج أنموذجاً للدراسة، ومحل الدراسة في بحثي باب الخلع والطلاق، والأمر الثاني: طريقة الدراسة حيث أن هذه الرسالة اتخذت طريقة الفقه المقارن وبيان أي المذاهب رجح العمل برفع الحرج، أما بحثي فلا يتطرق للفقه المقارن إنما أبين رفع الحرج كمقصد شرعي في المسائل المبحوثة وإظهار وجوه رفع الحرج. وعلى هذا يتبين اختلاف البحث عن غيره فيما يلي:

١- أن البحث تناول العلاقة بين رفع الحرج والمقاصد الحاجية؛ حيث أن طابعه مقاصدي تطبيقي وليس طابع فقهي أو طابع أصولي نظري بحث.

٢- تناول البحث التحليل من خلال الدراسة التطبيقية لرفع الحرج في باب الخلع والطلاق، فإن البحث يعتمد

الحديث بين قوسين ()، وخرجته في الهامش بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة ورقم الحديث.

٣- التعريف بالمصطلحات الغربية والغامضة الواردة بالبحث، فإن كانت تخص فرقةً أو مذهباً معيناً رجعت إلى كتبه وبينت مراده، مع بيان الحكم الشرعي فيه.

٤- أنسب الأبيات الشعرية لقائلها مع إحالتها إلى الدواوين الشعرية أو المصادر الأدبية وكل هذا على قدر الطاقة والاستطاعة.

٥- أتناول المسائل العلمية معظماً فيها الدليل، مرتدياً ثوب الانصاف.

٦- التزمت بقواعد اللغة العربية وعلامات الترقيم.

٧- تضمن البحث خاتمةً فيها أهم النتائج والتوصيات، التي تعطي فكرةً واضحةً عما يتضمنه البحث وما توصلت إليه.

٨- ألحقت البحث بفهرسٍ للمصادر والمراجع.

كل هذا مصحّباً في ذلك التركيز على موضوع البحث واجتتاب الاستطراد.

إجراءات البحث:

يقوم البحث كما سبق بيانه على جانبين؛ جانبٍ نظريٍّ وإجراءاته تقوم على التقسيمات والتعريفات في مظانها من كتب أهل العلم، وأما الجانب التطبيقي فيقوم على ما يلي:

أولاً: جمع الأدلة في كل مسألةٍ من مسائل الدراسة التطبيقية.

ثانياً: البحث عن رفع الحرج في المسائل المبحوثة من خلال أقوال أهل العلم ونظرتهم المقاصدية.

ثالثاً: البحث عن الحرج الذي رفعته الشريعة عن المكلفين في تلك المسائل.

رابعاً: إظهار العلاقة بين رفع الحرج والمقاصد الحاجية في المسائل المبحوثة.

هيكل البحث:

يتضمن البحث مقدمةً وثلاثة مباحثٍ وخاتمةً:

المقدمة

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الخلع وأدلة مشروعيته.

المطلب الثاني: تعريف الطلاق وأدلة مشروعيته.

المبحث الثاني: حقيقة رفع الحرج؛ وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف رفع الحرج.

المطلب الثاني: أقسام الحرج.

المطلب الثالث: أدلة مشروعية رفع الحرج.

المطلب الرابع: التعريف بالمقاصد الحاجية، والفرق بينها وبين المقاصد الضرورية.

المطلب الخامس: العلاقة بين رفع الحرج والمقاصد الحاجية.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لرفع الحرج في باب الخلع والطلاق؛ وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: رفع الحرج في خلع المرأة نفسها؛ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الحكم الشرعي للخلع.

المسألة الثانية: رفع الحرج في خلع المرأة نفسها.

المطلب الثاني: رفع الحرج في تنازل المرأة ليوم قسمها لضررتها؛ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف القسم وحكمه.

المسألة الثانية: رفع الحرج في تنازل المرأة ليوم قسمها لضررتها.

المطلب الثالث: رفع الحرج في إباحة طلب الطلاق أو الفسخ حال هجر الزوج جماع المرأة فوق أربعة أشهر؛ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: النهي عن ترك جماع الزوجة فوق أربعة أشهر، وأدلته.

المسألة الثانية: رفع الحرج في إباحة طلب الطلاق أو الفسخ حال هجر الزوج جماع المرأة فوق أربعة أشهر.

المطلب الرابع: رفع الحرج بعدم وقوع الطلاق بألفاظ الكناية إن لم ينو طلاقاً؛ وفيه تمهيد ومسألة:

تمهيد: تعريف طلاق الكناية.

المسألة الأولى: رفع الحرج بعدم وقوع الطلاق بألفاظ الكناية إن لم ينو طلاقاً.

المطلب الخامس: رفع الحرج في عدة المطلقة غير المدخول بها إذا تحققت الخلوة؛ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: عدة المطلقة غير المدخول بها إذا تحققت الخلوة، وأدلته.

المسألة الثانية: رفع الحرج في عدة المطلقة غير المدخول بها إذا تحققت الخلوة.

المطلب السادس: رفع الحرج في صحة التوكيل في الخلع والطلاق؛ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: صحة التوكيل في الخلع والطلاق وأدلته.

المسألة الثانية: رفع الحرج في صحة التوكيل في الخلع والطلاق.

المطلب السابع: رفع الحرج بعدم وقوع الطلاق المعلق الذي قصد به التهديد، وفيه تمهيد ومسألة:

تمهيد: تعريف الطلاق المعلق.

المسألة الأولى: رفع الحرج بعدم وقوع الطلاق المعلق الذي قصد به التهديد.

الخاتمة وأهم النتائج.

مراجع ومصادر الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الخلع وأدلة مشروعيته.

المطلب الثاني: تعريف الطلاق وأدلة مشروعيته.

المطلب الأول: تعريف الخلع وأدلة مشروعيته.

لغة: الخاء واللام والعين أصل واحد مطرد، وهو مزايلة الشيء الذي كان يشتمل به أو عليه^(١)، فيقال: خلع النعل والثوب والرداء يخلعه خلعاً إذا جرده، وقال أبو منصور: خلع امرأته وخالعه إذا افتدت منه بمالها فطلقها وأبانها من نفسه، وسمي ذلك الفراق خلعاً؛ لأن الله تعالى جعل النساء لباساً للرجال، والرجال لباساً لهن، فقال: {هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ}

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٢/٢٠٩.

أدلة مشروعية الخلع:

وقد ثبتت مشروعية الخلع بالقرآن والسنة والإجماع:

١- قول الله عز وجل: {الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ} [البقرة/٢٢٩].

وجه الدلالة: قال الشوكاني: (أي لا جناح على الرجل في الأخذ، وعلى المرأة في الإعطاء، بأن تقتدي نفسها من ذلك النكاح ببذل شيء من المال يرضى به الزوج، فيطلقها لأجله، وهذا هو الخلع، وقد ذهب الجمهور إلى جواز ذلك للزوج، وأنه يحل له الأخذ مع ذلك الخوف، وهو الذي صرح به القرآن) (١٣).

٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس، ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أتردين عليه حديثه؟)، قالت: نعم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اقبل الحديقة وطلقها تطليقة) (١٤).

[البقرة/١٨٧]، وهي ضجيعة وضجيعة فإذا افتدت المرأة بمالٍ تعطيه لزوجها ليبينها منه فأجابها إلى ذلك، فقد بانت منه وخلع كل واحدٍ منهما لباس صاحبه (١).

ولأهل العلم أقوالٌ في توجيه ضم الخاء وفتحها:

١- أن الخُلْعَ اسمٌ، والخُلْعُ مصدرٌ، وهذا ما رجحه ابن منظور (٢).

٢- أن الخُلْعَ تستعمل في الإزالة الحسية، والخُلْعَ تستعمل في الإزالة المعنوية، وهذا ما رجحه ابن حجر (٣).

شرعاً: للفقهاء تعريفان للخلع:

الأول: هو الطلاق بعوض (٤).

الثاني: هو فراق الزوج امرأته بعوض (٥).

واختلاف الفقهاء مبني على كون الخلع طلاقاً أم فسخاً أم فراقاً، فرأى الجمهور من الحنفية (٦)، والمالكية (٧)، وهو الأظهر عند الشافعية (٨)، ورواية عند الحنابلة (٩) أنه طلاقاً، بينما المشهور عند الحنابلة (١٠)، والقديم عند الشافعية (١١) أنه فسخاً، والراجح أنه فراق (١٢)؛ لأنه يختلف عن الطلاق من حيث عدم إمكانية الرجوع في العدة، وكذلك اختلاف مدة العدة، وأنه مقابل عوض، ويختلف عن الفسخ بأنه مقابل عوض.

(٤) انظر: الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة، ٩٥/٣. المنور في راجح المحرر، المقرئ الأدمي، ص ٣٦٨. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، ٥/٢٢.

(٥) انظر: الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة، ٩٥/٣. المنور في راجح المحرر، المقرئ الأدمي، ص ٣٦٨. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، ٥/٢٢.

(٦) انظر: التهذيب في فقه الإمام الشافعي، البيهقي، ٥٥٤/٥. الشرح الكبير، الرافعي، ٣٩٤/٨. عجلة المحتاج إلى توجيه المنهاج، ابن الملن، ١٣٣٥/٣.

(٧) الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة، ٩٥/٣.

(٨) فتح القدير، الشوكاني، ٢٧٤/١.

(٩) أخرجه البخاري، ٤٦/٧، رقم ٥٢٧٣.

(١٠) لسان العرب، ابن منظور، ٧٦/٨.

(١١) لسان العرب، ابن منظور، ٧٦/٨.

(١٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ٣٩٥/٩.

(١٣) تحبير المختصر، بهرام الدميري، ١٠٢/٣.

(١٤) الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة، ٩٥/٣.

(١) انظر: الأصل، محمد بن الحسن الشيباني، ٥٤٩/٤. التجريد، القنوري، ٤٧٤٧/٩. المبسوط، السرخسي، ١٧١/٦.

(٢) انظر: عيون المسائل، القاضي عبد الوهاب، ص ٣٣٩. التنصرة، اللخمي، ٢٥٢١/٦. تحبير المختصر، بهرام الدميري، ١٠٢/٣.

(٣) انظر: التهذيب في فقه الإمام الشافعي، البيهقي، ٥٥٤/٥. الشرح الكبير، الرافعي، ٣٩٤/٨. عجلة المحتاج إلى توجيه المنهاج، ابن الملن، ١٣٣٥/٣.

١- قول الله عز وجل: {الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ} [البقرة/٢٢٩].

وجه الدلالة: الآية فيها دلالة على عدد الطلاق الذي يكون للرجل فيه الرجعة على زوجته، والعدد الذي تبين به زوجته منه ^(٨).

٢- ومن السنة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث أنه طلق حفصة بنت عمر رضي الله عنها، فعن عمر: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق حفصة، ثم راجعها) ^(٩).

٣- نقل الفقهاء الإجماع على مشروعية الطلاق مع خلافهم في حكمه الشرعي، وممن نقل الإجماع الإمام ابن عبد البر فقال: (والقرآن ورد بإباحة الطلاق وطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو أمر لا خلاف فيه) ^(١٠).

فالطلاق تعثره الأحكام الشرعية الخمسة، فالواجب كطلاق الحكم في الشقاق، والمندوب كطلاق زوجة حالها غير مستقيم؛ كأن تكون غير عفيفة، والحرام كالطلاق البدعي، والمكروه كطلاق مستقيمة الحال وعليه حمل أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق ^(١١)، والمباح بطلاق من لا يهواها الزوج ولا تسمح نفسه بمؤنتها من غير استمتاع بها ^(١٢).

وجه الدلالة: قال أبو عبد الله القرطبي: (وهذا الحديث أصل في الخلع، وعليه جمهور الفقهاء) ^(١).

٣- نقل بدر الدين العيني الإجماع على مشروعية الخلع فقال: (وأجمع العلماء على مشروعية الخلع إلا بكر بن عبد الله المزني التابعي المشهور) ^(٢)، وقد تناول ابن عبد البر الرد على أدلة المزني ^(٣).

المطلب الثاني: تعريف الطلاق وأدلة مشروعيته.

لغة: مصدر طلق، والطاء واللام والقاف أصل صحيح مطرد واحد، وهو يدل على التخلية والإرسال ^(٤)، قال أبو نصر: الطالق التي تنطلق إلى الماء ويقال للتي لا قيد عليها؛ وأنشد: معقلات العيس أو طوالق، أي قد طلقت عن العقال فهي طالق لا تحبس عن الإبل ^(٥).

شرعاً: هو حل قيد النكاح أو بعضه بوقوع ما يملكه من عدد الطلقات أو بعضها ^(٦)، وبين النووي حده فقال: (تصرف مملوك للزوج يحدثه بلا سبب فينقطع النكاح به) ^(٧).

أدلة مشروعية الطلاق:

استدل الفقهاء على مشروعية الطلاق بالكتاب والسنة والإجماع:

(٦) أخرجه أبو داود في السنن، ٢/٢٨٥، رقم/٢٢٨٣. صححه ابن حجر في التمييز ٥/٢٤٧٥.

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، ١٥/٥٧. (٢) أخرجه أبو داود في السنن، ٢/٢٥٥، رقم/٢١٧٨. ولفظه: عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق)، قال الحاكم في مستدركه: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ومن حكم هذا الحديث أن يبدأ به في كتاب الطلاق) ٢/٢١٤.

(٣) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، الخطيب الشربيني، ٢/٤٤١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٣/١٣٩.

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، ٢٠/٢٦٠.

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، ٢٣/٣٧٥.

(١) مقابيس اللغة، ابن فارس، ٣/٤٢٠.

(٢) تهذيب اللغة، الأزهر، ٩/١٨.

(٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، ٢٢/١٣٠.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ٣/١٨٨.

(٥) جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري، ٤/٥٣٨.

المبحث الثاني: حقيقة رفع الحرج؛ وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف رفع الحرج.

المطلب الثاني: أقسام الحرج.

المطلب الثالث: أدلة مشروعية رفع الحرج.

المطلب الرابع: التعريف بالمقاصد الحاجية، والفرق بينها وبين المقاصد الضرورية.

المطلب الخامس: العلاقة بين رفع الحرج والمقاصد الحاجية.

المطلب الأول: تعريف رفع الحرج.

لرفع الحرج تعريفاً، تعريفٌ على أنه مركبٌ إضافيٌّ، وتعريفٌ لقيٍّ، ونشرع أولاً بتعريفه كمركبٍ إضافيٍّ من خلال تعريف كلمة رفعٍ وكلمة حرجٍ.

الرفع لغةً: يدل على خلاف الوضع، تقول: رفعت الشيء رفعاً؛ وهو خلاف الخفض^(١).

الرفع اصطلاحاً: الحركة والانتقال، وقد يختلف المعنى إذا أريد به المجاز، قال الفيومي: (الرفع في الأجسام حقيقة في الحركة والانتقال، وفي المعاني محمولٌ على ما يقتضيه المقام)^(٢)، كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر)^(٣)، فهو كناية عن عدم التكليف، إذ التكليف يلزم منه

الكتابة، فعبّر بالكتابة عنه، وعبر بلفظ الرفع إشعاراً بأن التكليف لازمٌ لبني آدم إلا لثلاثة، وأن صفة الرفع لا تنفك عن غيرهم^(٤).

الحرج لغةً: الحاء والراء والجيم أصلٌ واحدٌ، ويدل على تجمع الشيء وضيقه^(٥)، وقد يستعمل مجازاً بمعنى الإثم كما في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:

(بلغوا عني ولو آيةً، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار)^(٦)، وكذلك بمعنى التحريم كما في أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (اللهم إني أخرج حق الضعيفين: اليتيم، والمرأة)^(٧)، وكذلك بمعنى الشك كما في قوله تعالى: {كَتَابَ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ} [الأعراف/٢].

الحرج اصطلاحاً: هو كل ما أدى إلى مشقة زائدة في البدن، أو النفس، أو المال حالاً أو مآلاً^(٨).
وقيل: هو ما يتعسر على العبد الخروج عما وقع فيه^(٩).

والتعريف الأول أجمع؛ لأن فيه بيان للحرج في الحال والمآل، أما الثاني فمقتصر على الحال؛ ولأن فيه شمول لأقسام الحرج، وقد عرف بعض الأصوليين الحرج بتعريفات جزئية؛ والاختلاف مبناه على مسألة التحسين والتقبيح^(١٠).

(١) أخرجه البخاري، ١٧٠/٤، رقم/٣٤٦١.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، ١٢١٣/٢، رقم/٣٦٧٨.

(٣) الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، عابد السفياي، ص ٣٥٦.

(٤) الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، زكريا الأنصاري، ص ٧٠.

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ٦٦٧/١.

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٤٢٣/٢.

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، ٢٣٢/١.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن، ١٣٩/٤، رقم/٤٣٩٨. قال الحاكم في

مستدرکه: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه) ٣٨٩/١.

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، ٣٥/٤.

(٥) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٥٠/٢.

تعريف رفع الحرج باعتباره لقباً: هو منع وقوع أو بقاء الحرج على العباد بمنع حصوله ابتداءً، أو بتخفيفه، أو بتداركه بعد تحقق أسبابه^(١).

وقيل: إزالة ما في التكليف الشاق من المشقة برفع التكليف من أصله، أو بتخفيفه، أو بالتخيير فيه، أو بأن يُجعل له مخرج، كرفع الحرج في اليمين بإباحة الحنث فيها مع التكفير عنها أو بنحو ذلك من الوسائل، فرفع الحرج لا يكون إلا بعد الشدة، خلافاً للتيسير^(٢).

والتعريف الأول أرجح؛ لكونه أشمل، وأضبط ألفاظ، وتطبق عليه شروط التعريف بالحد.

المطلب الثاني: أقسام الحرج.

ينقسم الحرج إلى عدة تقسيمات بناء على أوجه التقسيم، وهي:

أولاً: تقسيم الحرج باعتبار حقيقته: ومن خلال هذا الاعتبار ينقسم الحرج إلى قسمين^(٣):

١- حرج حقيقي: هو السبب لعلّة التخفيف المتحققة، كالسفر علةً للقصر، والحرج والمشقة علةً للسفر، وهذا المنوط دراسته.

٢- حرج متوهم: هو ما توهم أنه سبب لعلّة التخفيف، والحقيقة خلاف ذلك.

ثانياً: تقسيم الحرج باعتبار محل التأثير: وبهذا الاعتبار ينقسم الحرج إلى قسمين:

١- حرج مادي: هو ما كان أثره محسوساً، كالحرج المترتب من صوم المريض، فأثره مادي محسوس على البدن.

٢- حرج معنوي: هو ما كان أثره معنوياً، كالحرج المترتب من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لوحشي قاتل حمزة رضي الله عنه بعد إسلامه^(٤).

ثالثاً: تقسيم الحرج باعتبار وقت تحققه: ينقسم الحرج بهذا الاعتبار إلى قسمين:

١- حرج حالي: هو ما كان أثره متحققاً في الحال، كالحرج في استلام الحجر الأسود عند التزامه.

٢- حرج مآلي: هو ما كان أثره متحققاً بالمداومة على فعل لا حرج فيه، كالذي لحق ابن عمرو بسبب المداومة على صيام الدهر، حتى قال: (فلما كبرت وددت أنني كنت قبلت رخصة نبي الله صلى الله عليه وسلم)^(٥).

رابعاً: تقسيم الحرج باعتبار العموم والخصوص: ينقسم الحرج بهذا الاعتبار إلى قسمين^(٦):

١- حرج عام: هو ما كان أثره متحققاً على عموم المكلفين ولا قدرة للمكلف عليه، كالحرج المتحقق بسبب انتشار الوباء.

٢- حرج خاص: هو ما كان أثره متحققاً في مكلف أو بصفة محدودة، وللمكلف قدرة على رفعه، كالصائم في حال السفر.

المطلب الثالث: أدلة مشروعية رفع الحرج.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري، ٣/٣٩، رقم/١٩٧٥. أخرجه مسلم، ٨١٣/٢، رقم/١١٥٩.

(٢) رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، يعقوب الباحسين، ص ٥٥.

(٦) رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، يعقوب الباحسين، ص ٤٨.

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، ٤١٣/١٤.

(٢) رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، يعقوب الباحسين، ص ٤٩.

(٣) أخرجه البخاري، ١٠٠/٥، رقم/٤٠٧٢.

لقد وردت الأدلة الشرعية المتواترة منطوقاً ومفهوماً تدل على رفع الحرج، وأنه مقصد شرعي من مقاصد هذه الشريعة الغراء؛ لأن أحكام الشريعة كلها مبنية على التيسير ومصالح العباد، وكيف لا تكون كذلك وهي الشريعة السمحة التي جعل الشارع الحكيم من أهم مقاصدها مصلحة العباد في دنياهم وأخراهم ودفع المفاسد والمشاق عنهم ومن تلك الأدلة:

١- قال تعالى: {وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} [الحج/٧٨].

وجه الدلالة: أنه سبحانه ما جعل عليهم حرجاً بتكليف ما يشق عليهم، ولكن كلفهم بما يقدرون عليه، ورفع عنهم التكاليف التي فيها حرج، فلم يتعبد بهم بها كما تعبد بها بني إسرائيل^(١).

٢- قال تعالى: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا} [البقرة/٢٨٦].

وجه الدلالة: الوسع هو ما يسع الإنسان ولا يضيق عليه ولا يخرج فيه، أي لا يكلفها إلا ما يتسع فيه طوقه، ويتيسر عليه دون مدى الطاقة والمجهود^(٢).

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الدين يسرٌ، ولن يشاد الدين أحدٌ إلا غلبه، فسددوا وقاربوا، وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والروحة وشيءٍ من الدلجة)^(٣).

وجه الدلالة: لن يبالغ في تشديد الدين الميسور أحدٌ يستقر على وصفٍ من الأوصاف إلا على وصف كونه قد غلبه ذلك الدين حيث كثره مع يسره، وقصد أن يغلب عليه بالزيادة فيه على ما شرع له تهوراً، ورهبانيةً ابتدعها ما كتبت عليه مع أن مآل أمره إلى أن يفتر ويعجز عنها ويعود ملوماً مقصراً، ومن ثم كان أشد إنكاره عليه الصلاة والسلام على قوم أرادوا التشديد على أنفسهم^(٤).

وباستقراء النصوص الشرعية وأقوال العلماء نستطيع أن نقرر إجماع الأمة على مشروعية رفع الحرج، وهذا أمرٌ مقطوعٌ به، ومما علم من دين الأمة بالضرورة كرخص القصر، والفطر والجمع، وتناول المحرمات في الاضطرار، فإن هذا نمطٌ يدل قطعاً على مطلق رفع الحرج والمشقة.

المطلب الرابع: التعريف بالمقاصد الحاجية، والفرق بينها وبين المقاصد الضرورية.

لبيان الفرق بين المقاصد الحاجية والمقاصد الضرورية لابد أن نتطرق إلى تعريف كلاً منهما، فالمقاصد الحاجية: هي ما تحتاج الأمة إليها لاقتناء مصالحها، وانتظام أمورها على وجهٍ حسنٍ، فالحاجة إليه من حيث التوسعة على الناس ورفع الحرج عنهم^(٥).

والمقاصد الضرورية: هي التي تكون الأمة بمجموعها وآحادها في ضرورةٍ إلى تحصيلها، حيث يختل نظام

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا علي القاري، ٩٣٤/٣.
(٢) الموافقات، الشاطبي، ٢١/٢. مقاصد الشريعة الإسلامية، الطاهر بن عاشور، ١٤١/٢.

(١) فتح القدير، الشوكاني، ٥٥٧/٣.
(٢) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، ٣٣٢/١.
(٣) أخرجه البخاري، ١٦/١، رقم/٣٩.

المطلب الخامس: العلاقة بين رفع الحرج والمقاصد الحاجية.

اعتنت الشريعة برفع الحرج لتحقيق المقاصد الحاجية، حتى استنبط العلماء من خلال هذا الحرص قاعدةً فقهيةً وهي " الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامةً كانت أو خاصةً" ^(٢)، فرفع الحرج صورةً من صور المقاصد الحاجية، فرفع الحرج يدخل في العبادات والمعاملات التي تتعلق بالأفراد لا على جهة العموم والضرورة، فالمقاصد الحاجية تبنى على شقين رئيسين وهما: تحصيل التوسعة ورفع الحرج، فالعلاقة بين رفع الحرج والمقاصد الحاجية عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، حيث أن كل رفعٍ للحرج يسمى مقصداً حاجياً، وليس كل مقصدٍ حاجيٍ يسمى برفعٍ للحرج.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لرفع الحرج في باب الخلع والطلاق؛ وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: رفع الحرج في خلع المرأة نفسها؛ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الحكم الشرعي للخلع.

اتفق الفقهاء على جواز الخلع شرعاً، قال النووي: (وأصل الخلع مجمعٌ على جوازه) ^(٤)، واستدل الفقهاء على جوازه بأدلة منها:

١- قول الله عز وجل: {فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ} [البقرة/٢٣٩].

الحياة باختلالها، ويترتب على خرقها فسادٌ عظيمٌ في الدنيا والآخرة ^(١).

الفرق بين المقاصد الحاجية والمقاصد الضرورية

ويتضح من خلال التعريفين الفرق بين المقاصد الحاجية والمقاصد الضرورية إذا تحقق الحرج، حيث أن فوات المقاصد الضرورية يوقع عموم المكلفين في الحرج كترك جهاد الدفع عند دخول العدو، أما فوات المقاصد الحاجية يوقع أفراد المكلفين في حرجٍ كترك رفع الأذان في بلدةٍ من بلاد المسلمين، ومن هنا تتبين جهة الإثم على تفويت المقاصد الضرورية حيث أن عموم المكلفين يقعون في الإثم بينما يقع الإثم على الأفراد الذين فوتوا المقاصد الحاجية.

ومن جهة حفاظ الشريعة على المقاصد الضرورية حيث أنها إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فسادٍ وتهاجرٍ وفوت حياةٍ، وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين، فهي تقوم على حفظ الضروريات الخمسة، فهي أقوى المراتب في المصالح، أما المقاصد الحاجية فالعباد مفتقرون إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراعى دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة ^(٢).

(٢) الأشباه والنظائر، السيوطي، ص ٨٨. الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص ٧٨.

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين، النووي، ٣٧٤/٧.

(٣) مقاصد الشريعة الإسلامية، الطاهر بن عاشور، ١٣٨/٢. طرق الكشف عن مقاصد الشارع، نعمان جعيم، ص ٢٨.

(١) المستصفى، الغزالي، ١٧٤/١. الاعتصام، الشاطبي، ٦٣٣/٢. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، بدر الدين الزركشي، ١٦/٣. علم المقاصد الشرعية، نور الدين الخادمي، ص ٨٦.

المطلب الثاني: رفع الحرج في تنازل المرأة ليوم قسمها لضرتها؛ وفيه تمهيد ومسألة:

تمهيد: تعريف القسم وحكمه.

القسم لغةً: يدل على التفريق والتجزئة، قال ابن فارس: (القاف والسين والميم أصلان صحيحان، يدل أحدهما على جمالٍ وحسنٍ، والآخر على تجزئة شيء) (٤).

القسم اصطلاحاً: توزيع الزوج الزمان على زوجاته إن كن ثنتين فأكثر (٥).

حكم القسم بين الزوجات: اتفق الفقهاء على وجوب التسوية بين الزوجات، قال ابن قدامة: (لا نعلم بين أهل العلم في وجوب التسوية بين الزوجات في القسم خلافاً) (٦)، واستندوا على ذلك بأدلة منها:

١- قول الله عز وجل: {وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ} [النساء/١٢٩].

وجه الدلالة: فأخبر سبحانه وتعالى أن أحداً لا يستطيع العدل بين النساء، لما في تعلق القلب ببعضهن دون بعض، فعذرهم فيما يكونون، وأخذهم بالمساواة فيما يظهرون، ولا يكون مع الميل معروف (٧).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه ساقطاً) (٨).

٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس، ما أعتب عليه في خلقٍ ولا دينٍ، ولكنني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أتريدين عليه حديقته؟) قالت: نعم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اقبل الحديقة وطلقها تطليقة) (١).

المسألة الثانية: رفع الحرج في خلع المرأة نفسها.

قد يلحق المرأة ضررٌ بعد الزواج، أو لا تطيب نفسها في استكمال الحياة الزوجية، وتخاف أن لا تقوم بما يلزمها من حق الزوج، فرفعت الشريعة هذا الحرج على أن تخالعه مقابل مالٍ طيبةٍ به نفسها إذ لم يضطرها إلى ذلك باضطرارٍ كان منه إليها (٢).

ورفعت الشريعة هذا الحرج لحاجة الناس إليه بوقوع الشقاق والنزاع وعدم الوفاق بين الزوجين، فقد تبغض المرأة زوجها وتكره العيش معه لأسبابٍ جسديةٍ خلقيةٍ، أو خلقيةٍ أو دينيةٍ، أو صحيةٍ لكبر أو ضعف أو نحو ذلك، وتخشى ألا تؤدي حق الله في طاعته، فشرع لها الإسلام في موازنة الطلاق الخاص بالرجل طريقاً للخلاص من الزوجية، لدفع الحرج عنها ورفع الضرر عنها، ببذل شيءٍ من المال تقدي به نفسها وتتخلص من الزواج، وتعوض الزوج ما أنفق في سبيل الزواج بها (٣).

(٢) أخرجه البخاري، ٤٦/٧، رقم/٥٢٧٣.

(١) المقدمات الممهدة، ابن رشد الجد، ٥٥٥/١.

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة مصطفى الزحيلي، ٧٠٠٩/٩.

(٣) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٨٦/٥.

(٤) كشف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، ١٩٨/٥.

(١) المغني، ابن قدامة، ٣٠١/٧.

(٢) أحكام القرآن، ابن العربي، ٦٣٤/١.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، ٤٣٨/٢، رقم/١١٤١. وصححه الترمذي بعد تخريج طرقه.

المسألة الأولى: رفع الحرج في تنازل المرأة ليوم قسمها لضررتها.

المرأة أحياناً ترى زهداً وعدم رغبة من الزوج فيها، فتخاف بأن يطلقها فتذهب نوبتها إلى زوجها ليرى فيمن يجعلها في نسائه، أو هي تهديها لمن شاءت منهن، ولا شك أنها ستهبها لمن تعلم أن زوجها يميل إليها كما فعلت سودة مع عائشة رضي الله عنهن، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: (وكان يقسم لكل امرأة منهن يوماً وليلتها، غير أن سودة بنت زمعة وهبت يوماً وليلتها لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، تبتغي بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم) (١)، ويعد هذا صلحاً بين الزوجين كما قال تعالى: {وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ} [النساء/١٢٨]، وهذا من تمام حقها عملاً بالقاعدة "كل حق تعين سببه نفذ التصرف فيه ولو فقد شرطه" (٢)، فينفذ تصرفها في حقها من القسم؛ لتحقيق السبب الذي هو مبيت الزوج عند زوجته الأخرى.

فالحرج الواقع على المرأة هو الطلاق أو النفرة بينها وبين زوجها أو مرضها، ورفعت الشريعة هذا الحرج بأن تهب يوماً لضررتها فيأخذ الزوج حقه الشرعي مع بقائها من زوجاته.

وهناك حرج قد يقع عليها بعد هذا الفعل وهو الغيرة، ورفعت الشريعة هذا الحرج بأن راعت تلك الغيرة وأباحت لها الرجوع في تلك الهبة (٣)، وسواءً كانت الهبة مقيدة بوقت أو للأبد؛ لأن ذلك مما يدركها فيه الغيرة، ولا تقدر على الوفاء بما وهبت إلا أن يكون اليوم أو اليومين (٤).

المطلب الثالث: رفع الحرج في إباحة طلب الطلاق أو الفسخ حال هجر الزوج جماع المرأة فوق أربعة أشهر؛ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: النهي عن ترك جماع الزوجة فوق أربعة أشهر وأدلتها.

لقد نهى الشرع عن ترك جماع الزوجة فوق أربعة أشهر، واستدل الفقهاء على ذلك بأدلة منها:

١- قول الله تعالى: {لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [البقرة/٢٢٦].

وقد اختلف الفقهاء في كون ترك جماع الزوجة فوق أربعة أشهر يعد إيلاءً على قولين، قال ابن رشد: (وأما لحوق حكم الإيلاء للزوج إذا ترك الوطء بغير يمين، فإن الجمهور على أنه لا يلزمه حكم الإيلاء بغير يمين، ومالكٌ يلزمه وذلك إذا قصد الإضرار بترك الوطء، وإن لم يحلف على ذلك) (٥)، وكذلك استدلوا بأدلة منها:

(٢) البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني، ٢٥٥/٥. التاج والإكليل، المواق، ٢٦١/٥. كفاية النبيه، ابن الرفعة، ٣٤٠/١٣. الإنصاف، المرداوي، ٤٥٨/٢١.

(٣) التنصرة، اللخمي، ٢٠٥/٥.

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، ١١٩/٣.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري، ١٥٩/٣، رقم/٢٥٩٣. أخرجه مسلم، ١٠٨٥/٢، رقم/١٤٦٣.

(١) الذخيرة، القرافي، ٤٥٨/٤.

١- قول الله تعالى: {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [النساء/١٩].

قال ابن تيمية: (يجب على الرجل أن يوطأ زوجته بالمعروف؛ وهو من أوكدها عليها، أعظم من إطعامها) ^(١)، وبهذا يكون ترك جماع الزوجة فوق أربعة أشهر حرجاً حاجياً؛ لأن في ذلك مشقة عليها، وتقويت لحقها، وحاجياً لأنه لا يتعلق بعموم الأمة إنما بفرد من أفرادها.

المسألة الثانية: رفع الحرج في إباحة طلب الطلاق أو الفسخ حال هجر الزوج جماع المرأة فوق أربعة أشهر.

راعت الشريعة رفع الحرج الواقع على المرأة حال هجر زوجها الجماع فوق أربعة أشهر؛ لأن المرأة تصبر عن الزوج أربعة أشهر وبعدها يفنى صبرها أو يقل، والتمكين حاصل من جهتها، والمانع فيه، وهو القصد بالإيذاء، وقصد المضارة ^(٢).

وراعت الشريعة رفع الحرج حيث ساوت في ذلك الموانع الشرعية؛ كالصوم والإحرام والاعتكاف، والحسية؛ كالمرض والحبس والجنون، وإن كان المانع فيها كما إذا كانت صغيرة لا تحتل الوطء، وكالنشوز والمرض المضني المانع من الوطء، فلا يعتد بعذر أو مانع للزوج في ترك زوجته تلك المدة بلا جماع ^(٣).

وراعت الشريعة رفع الحرج بإنهاء العلاقة الزوجية بينهما إذا رفض الزوج أداء الحق لها، قال ابن تيمية: (حصول الضرر للزوجة بترك الوطء مقتضى للفسخ بكل حال سواء كان بقصد من الزوج أو بغير قصد ولو مع قدرته وعجزه كالنفقة وأولى للفسخ بتعذره في الإيلاء إجماعاً) ^(٤).

وراعت الشريعة رفع الحرج بإلزام الزوج بدفع متعة الزوجة ^(٥)، وكذلك بدفع النفقة والسكنى ^(٦)، وكذلك حضانة الطفل إن كان موجوداً، ورد الصداق إليها إن أخذه منها ^(٧).

المطلب الرابع: رفع الحرج بعدم وقوع الطلاق بألفاظ الكناية إن لم ينو طلاقاً؛ وفيه تمهيد ومسألة: تمهيد: تعريف طلاق الكناية.

طلاق الكناية: هو ما يحتمل الطلاق وغيره فيحتاج إلى نية لإيقاعه ^(٨).

وألفاظ طلاق الكناية لا حصر لها، وتختلف من زمان لزمان، مثل أنت خلية، وأنت حرام، والحقى بأهلك ^(٩).
المسألة الأولى: رفع الحرج بعدم وقوع الطلاق بألفاظ الكناية إن لم ينو طلاقاً.

إن الطلاق يسبب حرجاً للأسرة بأسرها، ولذا كان هدفاً لإبليس حتى يسطو على أفرادها كما جاء عن جابر رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢٧١/٣٢.

(٣) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري، ٣٥٢/٣.

(١) الشرح الكبير، الرافعي، ٢٣٥/٩.

(٢) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٤٨٢/٥.

(٣) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني، ٣٩٨/٤. وهو مال يجب على الزوج دفعه لامرأته المفارقة في الحياة بطلاق وما في معناه.

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ١١٦/٢٥.

(٥) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني، ٣٦٦/٤. وهو ما وجب بنكاح أو وطء أو تقويت بضع.

(٦) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، الخطيب الشربيني، ٤٣٨/٢.

(١) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، الخطيب الشربيني، ٤٣٨/٢. المغني، ابن قدامة، ٣٨٥/٧.

١- عن عمرٍ وعلي رضي الله عنهما أنهما قالَا: (إذا أغلق باباً، أو أرخى ستراً، فلها الصداق، وعليها العدة) (٤).

٢- عن زرارة بن أوفى قال: (قضاء الخلفاء الراشدين المهديين أنه من أغلق باباً أو أرخى ستراً؛ فقد وجب الصداق والعدة) (٥).

المسألة الثانية: رفع الحرج في عدة المطلقة غير المدخول بها إذا تحققت الخلوة.

قد تطلق الزوجة قبل الدخول بها، ثم يتزوجها رجلٌ آخر، فيقع في قلبه شيءٌ أن هناك علاقةً بينها وبين زوجها الأول، فراعت الشريعة هذا الحرج بأن الغالب عند إغلاق الباب وإرخاء الستر على المرأة وقوع الجماع فأقيمت المظنة مقام المئنة، لما جبلت عليه النفوس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقاع غالباً لغلبة الشهوة وتوفر الداعية، فجاءت العدة رفعاً لهذا الحرج؛ حتى لا يقع الزوج الجديد في شك وهذا هو الحرج الذي يمكن أن تواجهه من طلقت في خلوة قبل الدخول، وفرقوا بين من أسدل عليها الستار وأغلق الباب، وبين غير ذلك التي قال الله فيها:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَنْعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا} [الأحزاب/٤٩].

المطلب السادس: رفع الحرج في صحة التوكيل في الخلع والطلاق؛ وفيه مسألتان:

قال: (إن إبليس يضع عرشه على الماء، ثم يبعث سراياه، فأدناهم منه منزلةً أعظمهم فتنةً، يجيء أحدهم فيقول: فعلت كذا وكذا، فيقول: ما صنعت شيئاً، قال ثم يجيء أحدهم فيقول: ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته، قال: فيدنيه منه ويقول: نعم أنت) (١)، وقد يتلفظ الزوج بكلامٍ يحتمل الطلاق وغيره، إما على سبيل تهديد الزوجة، أو على سبيل ما يجري على اللسان، فرفعت الشريعة الحرج عن ذلك ولم تعتبره طلاقاً حتى يسأل الزوج عن نيته، ورفعت الشريعة الحرج في هذا الأمر بسبب جهل الناس بلازم كلامهم، فربما يعد الفقهاء الكلمة في زمان العلم طلاقاً صريحاً، وفي زمان الجهل طلاق كناية، قال الخطيب الشربيني: (ولو قال علي الطلاق وسكت ففي البحر عن المزني أنه كناية، وقال الصيمري إنه صريح، قال الزركشي وهو الحق في هذا الزمن؛ لاشتهاره في معنى التطبيق وهذا هو الظاهر) (٢).

المطلب الخامس: رفع الحرج في عدة المطلقة غير المدخول بها إذا تحققت الخلوة؛ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: عدة المطلقة غير المدخول بها إذا تحققت الخلوة وأدلتها.

نقل الفقهاء الإجماع على أن غير المدخول بها إذا تحققت الخلوة فعليها العدة، قال ابن قدامة: (وهذه قضايا تشتهر، ولم يخالفهم أحدٌ في عصرهم، فكان إجماعاً) (٣)، واستدلوا بأدلة منها:

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، ٥١٩/٣، رقم ١٦٦٩٢.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبير، ٥٥٢/١٤، رقم ١٤٦٠٠.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، الخطيب الشربيني، ٤٣٩/٢.

(١) الشرح الكبير على المقنع، ابن قدامة، ٢٥١/٢١.

المسألة الأولى: صحة التوكيل في الخلع والطلاق وأدلته.

اتفق الفقهاء على صحة التوكيل في الخلع والطلاق، قال الكاساني: (وأجمعوا على أن قوله لأجنبي طلق امرأتي توكيلاً) ^(١)، وقال ابن قدامة: (ويصح التوكيل في الخلع، من كل واحد من الزوجين، ومن أحدهما منفرداً، وكل من صح أن يتصرف بالخلع لنفسه، جاز توكيله ووكالته، ولا أعلم فيه خلافاً) ^(٢)، واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

١- حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته، فقال: والله ما لك علينا من شيء، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك له، فقال: (ليس لك عليه نفقة)، فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: (تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدي عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك، فإذا حللت فأذنيني) ^(٣).

٢- قياس الأولى حيث إنه تجوز الوكالة في النكاح، فكان جوازها في الطلاق أولى ^(٤).

المسألة الثانية: رفع الحرج في صحة التوكيل في الخلع والطلاق.

قد يقع الحرج في الخلع والطلاق إما بسبب بعد المسافة، أو خشية اللقاء، أو بعذر من الأعذار كالمرض، فرفعت الشريعة هذا الحرج بإمضاء تصرف

الوكيل في الخلع والطلاق؛ وذلك أن حاجة الناس تدعو إليه.

المطلب السابع: رفع الحرج بعدم وقوع الطلاق المعلق الذي قصد به التهديد، وفيه تمهيد ومسألة: تمهيد: تعريف الطلاق المعلق.

أن يتلفظ الزوج بالطلاق مقترباً بصفة أو شرط، ويقصد بطلاقه المعلق الحمل على الفعل، أو الترك، أو الحظ، أو المنع، أو تأكيد الخبر، كأن يقول لزوجته مريداً منعها من الخروج لا إيقاع الطلاق: إن خرجت من الدار فأنت طالق، يقصد منعها من الخروج، أو أن يقصد وقوع الطلاق عند حصول الشرط كأن يقول: إن دخلت بيت فلان فأنت طالق ^(٥).

المسألة الثانية: رفع الحرج بعدم وقوع الطلاق المعلق الذي قصد به التهديد.

قد يرى الزوج أن الرادع والمخوف لزوجته أن يهددها بالطلاق، فيعلق الطلاق بالفعل المطلوب أو المنهي عنه تهديداً وتخويفاً، ولجأ لذلك بسبب الحاجة، فرفعت الشريعة الحرج في ذلك واعتبر يميناً يكفر عنه إن خالفت، قال ابن تيمية: (إذا علق الطلاق بصفة يقصد إيقاع الطلاق عندها، مثل أن يكون مريداً للطلاق إذا فعلت أمراً من الأمور، فيقول لها: إن فعلته فأنت طالق، قصده أن يطلقها إذا فعلته، فهذا مطلق يقع به الطلاق عند السلف وجماهير الخلف؛ بخلاف من قصده أن ينهاها ويزجرها باليمين؛ ولو فعلت ذلك الذي

(٤) تشنيف المسامع، الزركشي، ٤٧٠/٣. القواعد، ابن رجب، ص ٩٦.
(١) كفاية النبيه في شرح التنبيه، ابن الرفعة، ٤٩/١٤. المختصر الفقهي، ابن عرفة، ٢٠١/٤.

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، ١٢٢/٣.

(٢) المغني، ابن قدامة، ٣٥٨/٧.

(٣) أخرجه مسلم، ١١١٤/٢، رقم/١٤٨٠.

٦- أن تقدير الحرج أمرٌ نسبيٌّ عائد إلى الأعراف والمفاهيم، فقد يكون الأمر في زمنٍ حرجاً، وفي زمنٍ آخر ليس بحرج.

٧- لكي نتحقق من مراعاة الحرج أو المشقة في أمرٍ ما لابد من توفر ما يلي:

- أن يكون الحرج متحققاً وملازماً.
 - أن يكون النفع أو الضرر غالباً واضحاً تتساق إليه عقول العقلاء والحكماء، بحيث لا يقاومه ما يضاده عند التأمل.
 - ألا يمكن الاحتراز من بديل مماثل له لا يؤثر ذات التأثير السلبي.
 - عدم تقويته مراعاة أخرى للحرج أهم منها.
 - ألا يكون مما صرف الشرع النظر فيه.
- ٧- أدعو الباحثين الفضلاء على مزيد النظر والعمل على تبسيط العمل بالمقاصد الشرعية لعموم الناس، وتخريج المستجدات الحياتية في ضوءها؛ كونها تتصف بالكلية على فروع الدين والعموم والشمول في جميع الأحكام، وتصور المكلف لهذه المقاصد واستيعابه لها وفهمه لهيكلها العام في الشريعة يقيه من انحرافات المغرضين، ويجعله واعياً راشداً فيما يهم العمل به وما لا يهم، وما هو أولى بالتنفيذ في حال معين وما يجوز تركه، كما أنه يدرك منافع التشريع للإنسان والسعادة المترتبة على التدين الواعي بمقاصد الشريعة الغراء.

يكرهه لم يجز أن يطلقها؛ بل هو مريدٌ لها وإن فعلته؛ لكنه قصد اليمين لمنعها عن الفعل؛ لا مريداً أن يقع الطلاق وإن فعلته، فهذا حالفٌ لا يقع به الطلاق في أظهر قولي العلماء من السلف والخلف، بل يجزئه كفارة يمين^(١).

الخاتمة وأهم النتائج.

لقد استوعبت جهدي في النظر والتدقيق في كلام أهل العلم، فنهلت من عذب كلامهم، وعمق أفكارهم، اعتماداً على الأدلة الشرعية.

وقد خلصت إلى نتائج من أهمها:

- ١- أن الشريعة الإسلامية شريعةٌ سمحةٌ، يجلو في تكاليفها رفع الحرج والمشقة عن المكلفين.
- ٢- أن الواصفين للشريعة الإسلامية بالتشدد قد جانبوا الصواب، إما بسبب فهمٍ خاطئ، أو بسبب ترديد كلامٍ لا أصل له، أو بسبب انتكاسات الفطرة عندهم، أو لأغراض معادية لشريعتنا الإسلامية السمحة.
- ٣- رفع الحرج داخلٌ في جميع جوانب الشريعة من عباداتٍ حق الله فيها غالبٌ، أو معاملاتٍ حق العباد فيها غالبٌ.
- ٤- العلاقة بين رفع الحرج والمقاصد الحاجية كالعموم والخصوص المطلق.
- ٥- يعد رفع الحرج مرجحاً من المرجحات عند الاختلاف وتزاحم الحقوق.

الشرائع، الكاساني، ١٢٩/٣. المختصر الفقهي، ابن عرفة، ٢٠١/٤. بحر المذهب، الروياني، ٥٥/١٠. الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة، ١٣٤/٣.

(١) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٢٢٤/٣. والراجع في المذهب الفقهي وقوع الطلاق المعلق إذا تحقق ما علق عليه، وإلى هذا ذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. انظر: بدائع الصنائع في ترتيب

مراجع ومصادر الدراسة.

والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، دار الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، دار الحديث، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- التبصرة، اللخمي، علي بن محمد الربيعي، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- التجريد، القدوري، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان، تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، دار السلام، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- تحبير المختصر، بهرام الدميري، بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب وحافظ بن عبد الرحمن خير، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، بدر الدين الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، تحقيق:

- أحكام القرآن، ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري، كريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي.
- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- الأشباه والنظائر، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- الأصل، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: الدكتور محمد بونوكال، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- الاعتصام، الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، دار الفكر.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، علي بن سليمان بن أحمد، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة

التركي، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، زكريا الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- الذخيرة، القرافي، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، تحقيق: محمد حجي وسعيد أعراب ومحمد بوخبزة، دار الغرب الإسلامي.
- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، يعقوب الباحسين، مكتبة الرشد، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين، النووي، يحيى بن شرف، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- سنن أبي داود، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- سنن الترمذي، الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٣٨٧هـ.
- التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- تهذيب الأسماء واللغات، النووي، يحيى بن شرف، دار الكتب العلمية.
- تهذيب اللغة، الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد بن محمد بن الفراء، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، عابد السفياي، مكتبة المنارة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن

- السنن الكبير، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- الشرح الكبير، ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي والدكتور عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الشرح الكبير، الرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، القرافي، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، تحقيق: ناصر بن علي بن ناصر الغامدي، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- طرق الكشف عن مقاصد الشارع، الدكتور نعمان جغيم، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- عجلة المحتاج إلى توجيه المنهاج، ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، تحقيق: هشام بن عبد
- الكريم البدراني، دار الكتاب، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- علم المقاصد الشرعية، نور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين، دار إحياء التراث العربي.
- عيون المسائل، القاضي عبد الوهاب، عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي، تحقيق: علي محمد إبراهيم بورويبة، دار ابن حزم للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، دار المعرفة، تحقيق: محب الدين الخطيب.
- فتح الرحمن بشرح زبد ابن رسلان، الرملي، أحمد بن أحمد بن حمزة، تحقيق: الشيخ سيد بن شلتوت الشافعي، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- فتح القدير، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة مصطفى الزحيلي، دار الفكر، الطبعة الرابعة.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين

- العابدين، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، العز بن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤١٤هـ - ١٩٩١م.
- الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس، دار الكتب العلمية.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- كفاية النبيه في شرح التنبيه، ابن الرفعة، أحمد بن محمد بن علي، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- المبسوط، السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، دار المعرفة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- المختصر الفقهي، ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي، تحقيق: حافظ عبد الرحمن محمد خير، مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا علي القاري، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- المستدرک على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- المستصفى، أبو حامد الغزالي، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المكتبة العلمية.
- مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد الشربيني، دار

- الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- المغني، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مكتبة القاهرة.
- مقاصد الشريعة الإسلامية، الطاهر بن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- مقاييس اللغة، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- المقدمات الممهدة، ابن رشد الجد، محمد بن أحمد بن رشد، تحقيق: الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- منهجية المقاصد والوسائل في الاجتهاد الفقهي، معتز الخطيب، مجلة إسلامية المعرفة العدد ٢٠١٣/٧١.
- المنور في راجح المحرر، المقرئ الأدمي، أحمد بن محمد بن علي، تحقيق: وليد عبد الله المنيس، دار البشائر الإسلامية للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- الموافقات، الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٠٤ هـ - ١٤٢٧ هـ.

Objective of Face-Saving in Khu'l and Divorcement Chapter: An Intentional Applied Study

Dr. Mazin Albukhari
Academic Rank of Researcher
Associate Professor Shariah & Islamic Studies Dept
Faculty of Arts & Humanities
King Abdul Aziz University

AbstRact. this study is confined to investigation into the objectives and purposes of face-saving in Khu'l and Divorcement Chapter – an applied study. The study includes an introduction together with three topics and conclusion. Topic I has provided definition of Khu'l and evidence of its legitimacy, definition of Divorcement and evidence of its legitimacy – upon both the applied study has relied. In Topic II, the study has shed light on the constraints set out for saving face, a matter fulfilled thru providing definition of 'Face-Saving' and demonstration of embarrassment, evidence of legitimacy of 'Face-Saving', definition of needed objectives, difference between needed objectives and necessary ones, and correlation between 'Face-Saving' and needed objectives. Then, Topic III has shed light on the applied study for saving face in Khu'l and Divorcement Chapter. The applied study has included seven demands. To this aim, the study has employed the analytical inductive methodology. Conclusion of the study has presented the most significant findings and recommendations. Following are among the most significant findings of the study.

Islamic Shariah is featured by tolerance, which is apparent in saving face of those who are legally competent. Those who describe Islamic Shariah with extremism had regrettably missed the right either because of misunderstanding, reiteration of groundless notions, or setback of instincts. Face-Saving is considered an approach involved in all aspects of Shariah – either in divine ordinance or mundane dealings. Correlation between 'Face-Saving' and needed objectives is the generalization and absolutely specific. 'Face-Saving' is regarded as one of the outweighs in case of disagreement and odds. Evaluation of embarrassment is considered a relative issue since it might be critical at a time and not critical at another. Nonetheless, jurisprudential applications of the purposes are still in need of further academic research.